المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030: الفرص والتحديات

عواطف سعود الشمري
(قطر)
Awatef2511@hotmail.com

الملخّص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الفرص والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وذلك في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030. اشتملت عينة الدراسة على (345) معلمًا ومعلمة من المدارس الثانوية في دولة قطر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى فرص المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة جاء بدرجة استجابة متوسطة، في حين جاء مستوى التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بدرجة استجابة عالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص مواد أو وحدات دراسية تتناول مبادئ التنمية المستدامة، وربط المناهج الدراسية بالحياة الواقعية من خلال مشاريع تطبيقية تسهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة على مستوى المدرسة والمجتمع المحلي.

الكلمات الافتتاحية: المسؤولية الاجتماعية، مدارس التعليم الثانوي، مبادئ التنمية المستدامة، رؤية قطر الوطنية 2030.

AJSR
المجلة العربية للمسؤولية المجتمعية
The Arabic Journal of Social Responsibility

The Social Responsibility of Secondary Schools in Qatar in Achieving the Principles of Sustainable Development in Light of Qatar National Vision 2030: Opportunities and Challenges

Abstract:

The study aimed to investigate the opportunities and challenges for the social responsibility of secondary education schools in the state of Qatar to achieve the principles of sustainable development in light of Qatar's national vision 2030. The study sample included
(345) male and female teachers from secondary schools in Qatar. The study adopted a descriptive approach as a methodology and used the questionnaire as a research tool. The study found that the level of social responsibility opportunities of secondary education schools in Qatar to achieve the principles of sustainable development obtained a (moderate) response degree, while the level of social responsibility challenges of secondary education schools in Qatar to achieve the principles of sustainable development obtained a (high) response degree. The study recommended allocating subjects or study units that address the principles of sustainable development and linking the curriculum to real-life situations through applied projects that contribute to achieving the principles of sustainable development at the school and local community levels.

Keywords: Social responsibility - Secondary education schools - Sustainable development principles - Qatar National Vision 2030.

المقدمة

تُعد مدارس التعليم العام ركيزةً أساسيةً في بناء مجتمعات مستدامة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، إذ أصبح نجاح المؤسسات التعليمية يعتمد بشكل متزايد على تبني المسؤولية الاجتماعية لما تحمله من فرص كبيرة للتأثير الإيجابي. وقد أشار أحمد (2023) إلى أن المجتمعات تشهد في الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظًا في المؤسسات التعليمية، انطلاقًا من المسؤولية الاجتماعية للمعنيين بالعملية التربوية. وتشير المسؤولية الاجتماعية إلى الالتزام الأخلاقي من قِبل المؤسسات التعليمية بإحداث تغييرات جوهرية، وبناء كوادر بشرية من خلال التدريب والتثقيف، والقيام بالأنشطة المجتمعية.

تتضمن المسؤولية الاجتماعية العديد من الأبعاد المترابطة، والتي تشمل المسؤولية تجاه الطلاب من خلال اعتماد أساليب الحوار، وتبادل الآراء، وتعزيز قيم التعاون والعمل الجماعي، والمسؤولية تجاه المدرسة من خلال شعور المعلمين بالانتماء إلى المدرسة التي يعملون بها، مما يعزز شعورهم بالمسؤولية تجاهها ويحفزهم على القيام بالأعمال التي تسهم في تحقيق أهدافها المتنوعة. كما تشمل المسؤولية تجاه المجتمع، حيث يدرك المعلمون دورهم المجتمعي، فلا يقتصر تأثيرهم على نطاق المدرسة فقط (عبد الرسول، 2019).

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم في التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعلم مدى الحياة، وتيسير اكتساب الطلاب والمعلمين المهارات، والقيم، والمعارف التي تساعدهم على إيجاد حلول جديدة للمشكلات التي تعيق التقدم الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، مع الحفاظ على البيئة سواءً داخل المدرسة أو خارجها (Burgos & Carnero, 2020).

لذا، حرصت دولة قطر على ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية وممارسة تساهم في تحقيق التنمية، من خلال المساهمة في مبادرات تعود بالنفع على المجتمع المحلي بجميع مكوناته. وفي هذا الإطار، دعمت دولة قطر برنامج التعليم عبر الثقافات، حيث قدمت الدعم المالي لهذا البرنامج الذي يركز على استقطاب معلمين أكفاء من المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة لزيارة المؤسسات التعليمية في قطر، مما يسهم في بناء جسور تعاون بين البلدين. ويؤكد ذلك أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمؤسسات الدولة، حيث تُعد المسؤولية الاجتماعية عنصرًا مؤثرًا في تحسين صورة المؤسسات وتعزيز سمعتها (القره داغي، 2017).

وتشهد العديد من دول العالم اليوم تطورًا ملحوظًا في النهج الذي تتبعه المؤسسات التعليمية، حيث يتم تعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أشار (Smaniotto et al. 2022) إلى أن تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في قطاع التعليم يُعد من أهم العوامل التي يرتكز عليها نجاح رؤية 2030، حيث يسهم الاهتمام بالتعليم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، كما أنه أداة فعالة لتغيير حياة الأفراد والمجتمعات. ولا شك أن ذلك يتطلب مشاركة فعالة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتعليمية على مختلف المستويات والقطاعات، وذلك لضمان توفير الموارد والسياسات اللازمة لتحقيق التعليم الشامل لجميع فئات المجتمع، بالتوازي مع تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة الجيدة والنمو الاقتصادي.

وتُعد دولة قطر من بين الدول التي تولي أهمية كبيرة لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في مختلف قطاعاتها، من خلال التركيز على المؤشرات الاجتماعية التي تشمل التعليم، والصحة، والعمل. وتبذل الدولة جهودًا كبيرةً مع توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم، وتحسين جودة التعليم في جميع مراحله، وذلك في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة باعتبارها الأساس لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين (زروخي، سلام، & سليمان، 2019). وتسعى رؤية قطر 2030 إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة بحلول عام 2030، قادرة على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وتوفير مستوى معيشي مرتفع لجميع أفراد شعبها وللأجيال القادمة. وقد أدرك واضعو السياسات في قطر أن تطوير التعليم هو مسؤولية أساسية، إذ يُعد التعليم المفتاح الأساسي لتحويل البلاد إلى مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها (Sever & Tok, 2022).

وباستقراء ما سبق، يمكن القول إن تحقيق المسؤولية الاجتماعية يتطلب التزامًا من جميع أطراف العملية التعليمية، مما يسهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وتنشئة جيل إيجابي ومسؤول في مجتمعه. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في مدارس التعليم الثانوي في دولة قطر، بهدف تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030.

مشكلة البحث

تواجه دولة قطر، كغيرها من دول العالم، تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه التحديات:

- الإدارة الفعالة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، ومواءمتها مع استراتيجية التنمية الوطنية.
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.
- عدم توافر استراتيجيات اتصال فعالة تستهدف الجهات العاملة في كافة القطاعات.
- استمرار ضعف الدافعية نحو التعلم ومتابعة الدراسة، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية (وزارة التخطيط التنموي

والإحصـاء، 2017).

بالإضافة إلى ذلك، تعاني دولة قطر من عدة معوقات أخرى، مثل:

- عدم وجود آلية تمويل واضحة لدعم برامج التنمية المستدامة.
- تفاوت مستوى الالتزام بالمبادئ والأهداف التنموية.
- ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة، مما يعيق تنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات المتعددة.
- قصور في السياسات والتخطيط، وضعف قدرات التنفيذ على مستوى المؤسسات التعليمية (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2018).

التحديات في قطاع التعليم والتنمية المستدامة

يُعد التعليم إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في دولة قطر، ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات عديدة في التنمية البشرية والاجتماعية تتطلب مزيدًا من الاهتمام، ومنها:

- تحسين جودة التعليم، بدءًا من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية.
- تعزيز مخرجات التعليم بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.
- لذلك، تسعى استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في قطر إلى تحديد ملامح المرحلة المقبلة من التنمية، بهدف:
- معالجة التحديات الحالية التي تواجه قطاع التعليم.
- تسريع التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- التغلب على العقبات التي أعاقت تحقيق الأهداف في المرحلة السابقة (جهاز التخطيط والإحصاء، 2023).

بالنظر إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي، وتأثيرها المحتمل على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، نجد أن الدراسات المحلية حول هذا الموضوع ما زالت محدودة – وفق ما توصلت إليه الباحثة – مما قد يعيق القدرة على تحليل الظواهر وفهم تأثير المسؤولية الاجتماعية في التعليم على الصعيد المحلي.

لذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

"ما واقع الفرص والتحديات للمسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030؟"

أسئلة البحث

يسعى البحث الحالي للإجابة عن الأسئلة التالية:

1) ما مستوى فرص المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030؟
2) ما مستوى تحديات المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

1) تقديم تحليل شامل لممارسات المسؤولية الاجتماعية المتبعة في مدارس التعليم الثانوي بدولة قطر.
2) فهم مبادئ التنمية المستدامة في مدارس التعليم الثانوي بدولة قطر، وكيفية تطبيقها في سياق بيئة التعليم، وفق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.
3) يسهم البحث في إثراء المعرفة العلمية والمكتبة القطرية بموضوع دور مدارس التعليم الثانوي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، مما يساعد في توجيه السياسات التعليمية والاجتماعية في دولة قطر وخارجها.

الأهمية التطبيقية

يكتسب البحث أهميته التطبيقية من خلال:

1) التعرف على واقع فرص وتحديات المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030.
2) يمكن أن يسهم البحث في توجيه سياسات التعليم في دولة قطر لتعزيز دور المدارس الثانوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3) من المتوقع أن يفتح البحث الباب أمام الدراسات المستقبلية لاستكشاف جوانب أخرى من المسؤولية الاجتماعية للمدارس الثانوية وتأثيرها على تنمية المجتمع.

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على مستوى فرص المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030.
2) التعرف على مستوى تحديات المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث الحالي على تناول فرص وتحديات المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

- الحدود البشرية: معلمو ومعلمات مدارس التعليم الثانوي في دولة قطر.
- الحدود المكانية: اقتصر تطبيق البحث على مدارس المرحلة الثانوية بدولة قطر.
- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال العام الدراسي 2024م.

الإطار النظري

أهمية المسؤولية الاجتماعية

تساعد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز التكافل والانتماء للمجتمع، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتطوير جودة الحياة، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية الدمج بين مؤسسات المجتمع المختلفة. كما أنها تسهم في تقوية الروابط المجتمعية وتعزيز السمعة الحسنة للمؤسسات التي تقدم خدمات للمجتمع (أبو النصر، 2015).

كما يدعم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المدارس انخراط الطلاب في عمليات التنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، مما يسهم في تعزيز قدرتهم على تقبل وجهات نظر الآخرين، ويعزز كفاءتهم الأخلاقية والمعنوية. علاوة على ذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية تعزز أهمية المشاركة المدنية، والخدمة المجتمعية، والعمل التطوعي، فضلاً عن زيادة الوعي بالقضايا المجتمعية داخل المؤسسات التعليمية، مما يرسخ دور المؤسسات التعليمية في دعم البحث العلمي (Mohammed & Mohammed, 2024).

بناءً على ما سبق، يساهم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز الانتماء المجتمعي، ودعم المشاركة المدنية، والعمل التطوعي، إضافة إلى زيادة الوعي بالقضايا المجتمعية داخل المؤسسات التعليمية.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يشير أبو النصر (2015) إلى أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تنقسم إلى ما يلي:

1) المسؤولية الاجتماعية الفردية: تشير إلى إحساس الفرد الذاتي بالالتزام تجاه المؤسسة التي يعمل بها والمجتمع الذي ينتمي إليه، من خلال القيام بأعمال الخير مثل التطوع والتبرع، دون الحاجة إلى توجيه مباشر.
2) المسؤولية الاجتماعية المؤسسية: تعبر عن التزام المؤسسات والمنظمات المختلفة بالمسؤولية تجاه المجتمع، من خلال المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم الدولة في تخفيف الأعباء العامة. وفي هذا الصدد، تقوم العديد من المؤسسات بطرح برامج ومشروعات تنموية تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك، تتجلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المسؤولية الفردية، التي تتعلق بالتزام الأفراد تجاه المجتمع من خلال أعمال التطوع والخير، والمسؤولية المؤسسية، التي تتجسد في التزام المؤسسات والمنظمات بتقديم مبادرات وبرامج تنموية لتحسين جودة الحياة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تعتمد المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي يجب الالتزام بها لضمان تحقيق الأثر الإيجابي المرجو. فمفهوم المسؤولية الاجتماعية يرتكز على القيم الأخلاقية، والتي تُعد عنصرًا محوريًا في نجاح المؤسسات التي تتبنى هذا النهج (الحموري والمعايطة، 2015).

وتشمل المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ما يلي:

1) **احترام سيادة القانون:** تلتزم المؤسسات بالاتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية، واللوائح التنفيذية عند تطوير ممارساتها وتطبيق المسؤولية الاجتماعية (الحموري والمعايطة، 2015).
2) **السلوك الأخلاقي:** يشدد هذا المبدأ على ضرورة احترام القيم الأخلاقية عند اتخاذ القرارات داخل المؤسسات، لضمان تحقيق أفضل المخرجات التي تعود بالنفع على المجتمع والأفراد (بوعزيز، 2021).
3) **احترام أصحاب المصالح:** يجب على المؤسسات مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية، والاعتراف بحقوقهم المشروعة، وخلق توازن بين احتياجاتهم ومتطلبات التنمية المستدامة (الحموري والمعايطة، 2015).
4) **احترام الحقوق الأساسية للإنسان:** يتطلب هذا المبدأ ضمان الحقوق الأساسية لجميع الأفراد، مثل الحق في الحياة، والحرية، والعدالة، والمساواة، مما يستلزم توفير بيئة تضمن تحقيق هذه الحقوق وتعزيز التنمية المجتمعية (بوعزيز، 2021).

كما تتضمن مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضرورة الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة، وتعزيز التنمية المستدامة. يقع على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية تطوير ممارسات أخلاقية تدعم حماية البيئة وتوعية الطلاب بأهمية الاستدامة (Ben Elwalid & Fattoum, 2023).

بناءً على ما سبق، تعتمد مبادئ المسؤولية الاجتماعية على احترام القوانين والتشريعات، والالتزام بالسلوك الأخلاقي، والاهتمام بحقوق أصحاب المصالح، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد. كما تشمل مسؤوليات المؤسسات الالتزام بحماية البيئة وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة.

مبادئ التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق توازن بين المتطلبات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد أشار كافي (2016) إلى أن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة تشمل ما يلي:

1) **مبدأ العدالة:** ضمان حصول كل فرد على نصيبه العادل من ثروات المجتمع وفرصه التنموية.
2) **مبدأ التمكين:** تعزيز قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في صنع القرارات الوطنية، مما يسهم في بناء مجتمع مستدام.
3) **مبدأ الشفافية:** تحقيق الشفافية في العمل الحكومي، وضمان التواصل الفعال مع المواطنين، وتوفير آليات رقابة ومساءلة فعالة.
4) **مبدأ التضامن:** تعزيز التعاون والتوازن بين أفراد المجتمع، مع تحقيق تكافؤ الفرص بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
5) **مبدأ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية:** ضمان استدامة المجتمع من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير رأس المال البشري، مما يعزز جودة حياة الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مبادئ التنمية المستدامة تلبية احتياجات الأفراد، وحماية الأجيال القادمة، وتحسين نوعية الحياة، مع تعزيز المساواة، والحفاظ على البيئة، والتنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية (Pouresmaieli et al., 2024).

بذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع يستوجب الالتزام بمبادئ العدالة، والتمكين، والشفافية، والتضامن، والحفاظ على البيئة، وذلك بهدف تنفيذ التنمية المستدامة بنجاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

1. تغيير نمط التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية المستدامة إلى إعادة هيكلة الأنماط الاقتصادية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، مما يسهم في تقليل استنزاف الموارد البيئية، ويشجع على تبني استراتيجيات اقتصادية تحقق الاستدامة على المدى الطويل (خطاط، 2022). كما تشمل الأهداف مراجعة التقنيات المستخدمة وإعادة تدوير الموارد لتقليل التأثير البيئي السلبي، مما يعزز استدامة المجتمعات على المستويين المحلي والعالمي.

2. ضمان العدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية

تركز التنمية المستدامة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان عدم استنزاف الموارد الطبيعية، مع توفير احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون الإضرار بالنظم البيئية. يشير شنافي وخوني (2020) إلى أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الأفراد.

3. تحسين مستوى معيشة الأفراد وتعزيز التعليم من أجل الاستدامة

تعمل التنمية المستدامة على تحسين مستوى المعيشة، وضمان توافر الموارد الأساسية مثل الغذاء، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية. كما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسهم في تزويد الطلاب بالمهارات والقيم اللازمة لاتخاذ قرارات مسؤولة تحافظ على البيئة، وتعزز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي (Putri et al., 2024).

4. تعزيز التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. كما تركز على الاستخدام الرشيد للموارد، مما يضمن استدامة المجتمعات على المدى الطويل (أحمد، 2023).

بذلك، تشمل أهداف التنمية المستدامة إعادة هيكلة الأنماط الاقتصادية، وضمان العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز التعليم للاستدامة، إلى جانب تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان رفاهية الأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة تهدف إلى تحقيق توازن بين المتطلبات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لضمان استدامة المجتمعات. وقد أشار العقل (2020) إلى أن أبعاد التنمية المستدامة تشمل ما يلي:

1. البعد البيئي

يركز هذا البعد على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة. يشمل ذلك إدارة الموارد المائية، وحماية التنوع البيولوجي، والتصدي لتغير المناخ، مما يعزز استدامة النظم البيئية ويقلل من التأثيرات البيئية السلبية.

2. البعد الاقتصادي

يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعزيز الاستثمار، وخلق فرص عمل، وتحسين توزيع الثروة. كما يشجع على تبني سياسات اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية.

3. البعد الاجتماعي

يركز هذا البعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحسين جودة الحياة. يشمل ذلك توفير التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والسكن الملائم، والحماية الاجتماعية، مما يضمن تحقيق التنمية الشاملة لجميع أفراد المجتمع.

وفقًا لذلك، فإن أبعاد التنمية المستدامة تتمثل في:

البعد البيئي: يسعى إلى الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

البعد الاقتصادي: يركز على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

البعد الاجتماعي: يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان جودة الحياة للجميع.

المسؤولية الاجتماعية لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة

تلعب المسؤولية الاجتماعية دورًا كبيرًا في عمليات التنمية المستدامة، حيث تمثل إحدى الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات للتعبير عن رؤيتها، والأساليب المتبعة في تنفيذ سياساتها. فيما يلي توضيح لدور المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تُعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الوسائل الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات لتحقيق التنمية والتطوير، وتعزيز كفاءتها ونجاحها. فهي لا تقتصر على كونها وسيلة لتحسين صورة المؤسسة، بل تُعد حلقة وصل أساسية مع المجتمع، إذ تساعد في تعزيز

النمو والرقي بحياة الأفراد في المجتمع. كما أن لها تأثيرًا كبيرًا في مؤسسات الأعمال، حيث تُمكنها من تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل (عثمان، 2021).

ومن المؤكد أن هناك ترابطًا وثيقًا بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث تُعتبر التنمية المستدامة ركيزة أساسية لتحقيق النمو والازدهار المستدام على المدى البعيد. وتلعب المؤسسات دورًا رئيسيًا ككيانات وطنية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية ورفعة المجتمع. ويمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم المجتمع المحلي، والاستثمار في البنية التحتية الصديقة للبيئة، وتعزيز فرص التعليم والتوظيف، ودعم المساواة وحقوق الإنسان (بليع، 2018).

تسعى المؤسسات التعليمية إلى تعزيز تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المدارس، باعتبارها أداة فعالة تؤثر على سلوك الطلاب، وتشجعهم على الالتزام بالمعايير الصحية والأخلاقية، مما يعزز من قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة. كما تعمل هذه المؤسسات على تنفيذ استراتيجيات تتوافق مع السلوك الأخلاقي، مما يسهم في تحسين صحة ورفاهية المجتمع، ويعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير تعليم جيد مدى الحياة (Severino González et al., 2022).

وبذلك، باتت المسؤولية الاجتماعية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على المستويات المحلية والدولية، إذ تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز رفاهية المجتمع، والحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر، والبطالة، ونقص فرص التعليم، وتحديات الصحة العامة، ومشكلات الإسكان، وضعف الشعور بالانتماء. ومن خلال هذه الجوانب، تدعم المسؤولية الاجتماعية تحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل (عيد، 2019).

لذلك، تُعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عنصرًا حيويًا في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث تمثل أداة فعالة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بشكل مستدام. ومن الضروري أن تتبنى المؤسسات ممارسات مسؤولة تأخذ في الاعتبار تأثيرها على البيئة والمجتمعات التي تعمل فيها، لضمان تحقيق تنمية مستدامة تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع.

الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات العربية

هدفت دراسة البلوشة (2019)، بعنوان "خطة استراتيجية مقترحة لدعم المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان في ضوء المعايير العالمية"، إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في مدارس التعليم ما بعد الأساسي. اشتملت عينة الدراسة على (446) مفردة من المديرين والمعلمين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما استعانت بالاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معايير المسؤولية الاجتماعية في التعليم ما بعد الأساسي قد تحققت بدرجة عالية، مما يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية في المدارس تؤثر بشكل إيجابي على الديناميكية الاجتماعية داخل البيئة المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المسؤولية الاجتماعية واحدة من أهم مصادر النجاح والتميز، كما تساهم في تقديم حلول للمشكلات التي تواجه الإدارة المدرسية، مما يجعلها موردًا استراتيجيًا يؤدي عند استثماره بكفاءة إلى الارتقاء بالمؤسسات التعليمية.

هدفت دراسة عبد الغني (2016)، بعنوان "تحليل واقع المسؤولية المجتمعية في المجتمع القطري في ضوء ركائز رؤية قطر الوطنية 2030م", إلى التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية في المجتمع القطري، وذلك في ضوء ركائز رؤية قطر الوطنية 2030. شملت الدراسة عينة من (13) مؤسسة في دولة قطر، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف وتحليل واقع المسؤولية المجتمعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات القطرية، حيث أصبحت أولوية في تحقيق التنمية المستدامة. كما أشارت الدراسة إلى أن دولة قطر تحرص على بناء مؤسسات عامة ومنظمات مجتمع مدني فعالة، تعمل على تقديم خدمات ذات جودة عالية تلبي احتياجات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وبناء مجتمع مدني عادل وآمن قادر على التفاعل مع المجتمعات الأخرى.

أما دراسة سعد (2016)، بعنوان "المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة: رؤية قطر الوطنية 2030 أنموذج", فقد هدفت إلى التعرف على المسؤولية المجتمعية في دولة قطر، ومدى ارتباطها بمؤشرات الاستدامة في ضوء رؤية قطر 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي، حيث استندت إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية القطرية ومؤشرات الاستدامة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن رؤية قطر الوطنية 2030 تهدف إلى تحويل دولة قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين حياة المجتمع من خلال ركائزها الأربعة الأساسية: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية البيئية. كما أوضحت الدراسة أن هذه الركائز تشمل مبادئ ومتطلبات المسؤولية المجتمعية، وتهدف الرؤية إلى بناء مجتمع قائم على العدل والإحسان، مع التركيز على حماية الحريات والقيم الأخلاقية، والدينية، والتقاليد المجتمعية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة Smaniotto et al. (2022)، بعنوان "أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 – استقصاء حول مستويات الوعي والمعرفة ومواقف المعلمين الإيطاليين في المدارس الإلزامية العامة، 2021"، إلى تقييم مستويات الوعي والمعرفة والتوجهات لدى المعلمين الإيطاليين في المدارس الإلزامية العامة تجاه أهداف التنمية المستدامة ورؤية عام 2030. كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن توجهات المعلمين نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة في المدارس الإيطالية. اشتملت عينة الدراسة على (417) معلمًا من مراحل التعليم الأساسي (الابتدائية، الإعدادية، والثانوية العليا) في إيطاليا، واعتمدت الدراسة على المنهج المستعرض، كما استخدمت الاستبانة والمسح عبر الإنترنت كأدوات لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها أن مستويات معرفة ووعي المعلمين بكيفية دمج قضايا الاستدامة في الأنشطة والمناهج التعليمية كانت معتدلة، في حين أظهرت الدراسة مستويات مرتفعة لقدرة المعلمين على تدريس موضوعات التنمية المستدامة، مثل التدوير، والحد من النفايات، ومكافحة عدم المساواة، والفقر، والتمييز العنصري. كما تبين أن هناك علاقة بين التزام المدرسة بتحقيق التنمية المستدامة وبين معرفة ووعي المعلمين بكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العملية التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المعلمين على تطبيق ممارسات التنمية المستدامة داخل الفصول الدراسية.

هدفت دراسة Burgos & Carnero (2020)، بعنوان "تقييم المسؤولية الاجتماعية في العملية التعليمية في المدارس الثانوية"، إلى تقييم مستويات المسؤولية الاجتماعية التي تطبقها المدارس الثانوية في العملية التعليمية في البرتغال. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، حيث اعتمدت على تحليل البيانات التي تم جمعها من قواعد البيانات العلمية، مثل: Emerald، ProQuest، و ScienceDirect، التي تتناول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمدارس الثانوية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها أن المدارس الثانوية أظهرت مستويات مرتفعة من تضمين موضوعات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية والخطط التعليمية. كما أظهرت الدراسة اهتمام المدارس بتنظيم العديد من الأنشطة البيئية، وتشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة المجتمع المحلي، مثل زيارة المسنين أو تنظيف الأحياء. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن المدارس تولي اهتمامًا خاصًا بتقديم التعليم لجميع الفئات، وضمان المساواة في توزيع الموارد التعليمية. وأكدت الدراسة أن المدارس تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، والبيئة، وحقوق الإنسان من خلال العملية التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تطوير مديري المدارس والمعلمين، وتمكينهم من وضع خطط استراتيجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية، وربطها بالعملية التعليمية.

أما دراسة Roussakis et al. (2020)، بعنوان "التعليم من أجل التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات التعليم العالي: دليل من اليونان"، فقد هدفت إلى استكشاف ممارسات المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في اليونان. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، حيث قامت بتحليل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تم جمعها من قواعد البيانات الإلكترونية العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التعليمية قامت بدمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية لتعزيز وعي ومعرفة الطلاب بقضايا البيئة بمستويات جيدة. كما دعمت مؤسسات التعليم العالي النشاط البحثي والمشروعات الطلابية التي تركز على تطوير قدرات الطلاب في مجال الابتكارات التكنولوجية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، حرصت مؤسسات التعليم العالي على تعزيز تواصلها مع المجتمع المحلي وتكوين شراكات مع مؤسسات أخرى، بهدف توفير الدعم والموارد اللازمة لتحقيق تعليم يساهم في التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة توفير التدريب اللازم للكوادر التعليمية، مما يمكنهم من تحقيق التنمية المستدامة في التعليم الجامعي.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، يتضح أن هناك العديد من الدراسات التي تشابهت مع الدراسة الحالية في هدفها المتمثل في دراسة المسؤولية الاجتماعية في المدارس لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة، ومن بينها: دراسة البلوشة (2019)، ودراسة Roussakis et al. (2020)، ودراسة عبد الغني (2016). كما أن بعض هذه الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، مثل دراسة البلوشة (2019)، ودراسة عبد الغني (2016)، ودراسة Burgos & Carnero (2020)، مما يعكس أهمية هذا المنهج في دراسة الظواهر المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تُعد -في حدود علم الباحثة- الدراسة الوحيدة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر، بهدف تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال تحليل الفرص والتحديات. وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة، وصياغة إطارها النظري، بالإضافة إلى مقارنة النتائج وتحليلها في ضوء الأدبيات السابقة.

إجراءات البحث الميدانية

أولًا: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، الذي عرفه درويش (2018) بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في مجتمع معين، وفي مكان معين، وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة علمية قائمة على التحليل والتفسير المنظم، بهدف الوصول إلى استنتاجات واضحة حول مشكلة اجتماعية محددة".

ثانيًا: مجتمع البحث وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المعلمين والمعلمات في مدارس التعليم الثانوي في دولة قطر، ويبلغ عددهم (5616) معلمًا ومعلمة، وذلك وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي (2022).

تم اختيار عينة البحث من مجتمع الدراسة باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة، حيث تم تحديد حجم العينة بناءً على معادلة ريتشارد جيجر، وتمثلت العينة الأولية في (360) معلمًا ومعلمة، وفقًا للمعادلة التالية:

$$= \frac{\left(\frac{Z}{d}\right)^2 * (P)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{Z}{d}\right)^2 * (P)^2 - 1\right]} = \frac{\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 * (0.50)^2}{1 + \frac{1}{5616}\left[\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 * (0.50)^2 - 1\right]} = 359.62$$
$$\approx 360$$

حيث:

- N : يمثل حجم المجتمع، وهو 5616.
- Z : يرمز إلى الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95%، وتساوي 1.96.
- D : يمثل مستوى الخطأ المقبول عند مستوى ثقة 95%، ويساوي 0.05.
- P : يمثل معامل التباين داخل المجتمع، وهو 0.5.

بعد توزيع الاستبانات على أفراد العينة، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (345) استبانة، أي ما يمثل نسبة 95.83% من إجمالي العينة، وذلك بعد استبعاد بعض الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل الإحصائي.

ثالثًا: خصائص عينة البحث:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب خصائصها:

الجدول رقم :(1) توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

النوع	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	210	%60.9
أنثى	135	%39.1
المجموع	345	%100
العمر	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من 30 سنة	81	%23.5
من 30 إلى 40 سنة	86	%24.9
من 41 إلى 50 سنة	95	%27.5
51 سنة فأكثر	83	%24.1
المجموع	345	%100
عدد سنوات الخبرة	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من 5 سنوات	96	%27.8
من 5 إلى 10 سنوات	113	%32.8
10 سنوات فأكثر	136	%39.4
المجموع	345	%100

تحليل البيانات الديموغرافية

يتبين من الجدول السابق أن أكبر نسبة حصل عليها أفراد العينة وفق الجنس كانت (60.9%) للذكور، تليها نسبة (39.1%) للإناث. أما بالنسبة للعمر، فقد كانت أكبر نسبة (27.5%) للفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة، تليها الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة (24.9%)، ثم الفئة 51 سنة فأكثر بنسبة (24.1%)، وأقل نسبة كانت (23.5%) للفئة أقل من 30 سنة.

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة، فقد كانت أكبر نسبة (39.4%) لمن لديهم 10 سنوات فأكثر، يليها (32.8%) لمن لديهم من 5 إلى 10 سنوات، وأقل نسبة كانت (27.8%) لمن لديهم أقل من 5 سنوات.

رابعًا: أداة البحث

قامت الباحثة ببناء استبانة للكشف عن المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، من حيث الفرص والتحديات.

التأكد من الصدق والثبات

تم التأكد من صدق الاستبانة بعدة طرق، منها:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين لتقييم الصياغة اللغوية، ووضوح العبارات، ومدى انتمائها لأبعاد الاستبانة. وبناءً على ملاحظاتهم، تم إجراء تعديلات على بعض العبارات، حيث تم حذف وإعادة صياغة العبارات التي أُجمِع على تعديلها أكثر من (80%) من المحكمين.

صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) فردًا، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابع له. وقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.700) و (0.861)، وكانت جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع للاستبانة.

معامل الثبات كرونباخ ألفا:

تراوحت قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة بين (0.921 - 0.925).

بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.961)، مما يعكس مستوى عالٍ من الثبات، ويشير إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق والاعتماد على نتائجها.

تصحيح الاستجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي

تم تصحيح الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم تخصيص القيم التالية للاستجابات:

- لا أوافق بشدة (1)
- لا أوافق (2)
- أوافق إلى حد ما (3)
- أوافق (4)
- أوافق بشدة (5)

خامسًا: الأساليب الإحصائية

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاستخراج النتائج وفق الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون: لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- معامل كرونباخ ألفا: لقياس ثبات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية: لتحليل البيانات الديموغرافية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد مدى اتفاق المستجيبين على فقرات الاستبانة.
- اختبار (T-test): لفحص دلالة الفروق بين مجموعتين من البيانات.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): لمقارنة الفروق بين أكثر من مجموعتين.
- اختبار شيفيه (Scheffé Test): لإجراء المقارنات البعدية عند وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي.

- تحليل الانحدار الخطي: لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
- معادلة المدى لتحديد درجات الاستجابة

تم تحديد درجة الاستجابة وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى طول}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{5} = 0.80$$

وبناءً على ذلك، تم تصنيف درجات الاستجابة كما يلي:

- من (1.00) إلى أقل من (1.80) = منخفضة جدًا
- من (1.80) إلى أقل من (2.60) = منخفضة
- من (2.60) إلى أقل من (3.40) = متوسطة
- من (3.40) إلى أقل من (4.20) = عالية
- من (4.20) إلى أقل من (5.00) = عالية جدًا

عرض ومناقشة وتفسير نتائج البحث

أولًا: عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول

السؤال الأول: "ما مستوى فرص المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول: الفرص، ومن ثم ترتيب العبارات تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي لكل عبارة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لعبارات المحور الأول: الفرص

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
1	يتم الاهتمام بدمج مبادئ التنمية المستدامة في المناهج الد ارسية	2.96	1.404	7	متوسطة
2	يتم تنظيم مجموعة من الف عاليات لتوعوية للطلاب في المدارس حول قضايا الاستدامة	3.16	1.392	5	متوسطة
3	يتم تشجيع الطلاب على المشاركة في مشاريع الاستدامة داخل المدرسة	2.64	1.402	10	متوسطة
4	تعتمد المدرسة على مواد صديقة للبيئة في المباني والقاعات المدرسية	3.24	1.361	4	متوسطة
5	تشجع المدرسة الطلاب على العمل التطوعي وخدمة المجتمع	3.46	1.397	2	عالية
6	تعتمد المدرسة على وسائل التواصل الاجتماعي في نشر رسائل الاستدامة	2.76	1.399	9	متوسطة
7	تشترك المدرسة مع منظمات المجتمع المحلي في تعزيز مبادئ الاستدامة	3.01	1.403	6	متوسطة
9	تعزز المدرسة الاعتماد على الموارد المحلية كأحد مسؤوليتها الاجتماعية	2.87	1.362	8	متوسطة
10	توفر المدرسة فرصة لتحفيز على الابتكار والإبداع في مدارس التعليم الثانو ي من خلال تنفيذ مباد ئ التنمية المستدامة	3.52	1.381	1	عالية
	المتوسط العام	3.10	0.635		متوسطة

تحليل ومناقشة النتائج

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام لعبارات المحور الأول (الفرص) بلغ (3.10)، بانحراف معياري (0.635)، مما يشير إلى درجة استجابة متوسطة.

جاءت العبارة رقم (10) "توفر المدرسة فرصة لتحفيز الابتكار والإبداع في مدارس التعليم الثانوي من خلال تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (1.381)، وبدرجة استجابة عالية.

جاءت العبارة رقم (5) "تشجع المدرسة الطلاب على العمل التطوعي وخدمة المجتمع" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (1.397)، وبدرجة استجابة عالية.

بينما جاءت العبارة رقم (3) "يتم تشجيع الطلاب على المشاركة في مشاريع الاستدامة داخل المدرسة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (1.402)، وبدرجة استجابة متوسطة.

تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول بين (1.361 - 1.426)، وهي قيم مرتفعة، مما يدل على تباين آراء أفراد عينة البحث حول تلك العبارات.

تفسير النتائج

يمكن تفسير حصول المحور الأول (الفرص) على درجة استجابة متوسطة بسبب عدة عوامل، منها:

التركيز على التحصيل الأكاديمي:

تركز المناهج الدراسية بشكل كبير على التحصيل الأكاديمي واختبارات المعرفة، مما يقلل من فرص دمج مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في العملية التعليمية.

غالبًا ما يتم تقييم أداء المدارس والمعلمين بناءً على نتائج الطلاب في الاختبارات، مما يقلل من حوافزهم لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، والتي قد لا تظهر نتائج ملموسة على الفور.

نقص الموارد المالية والبشرية:

قد تعاني بعض المدارس من نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مثل برامج التوعية، والأنشطة التطوعية، ومشاريع الاستدامة.

هذا النقص قد يحد من قدرة المدارس على تنظيم فعاليات بيئية أو مجتمعية تهدف إلى تعزيز مبادئ التنمية المستدامة بين الطلاب.

مقارنة مع الدراسات السابقة

تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة البلوشة (2019)، التي أشارت إلى أن معايير المسؤولية الاجتماعية في التعليم ما بعد الأساسي قد تحققت بدرجة عالية. يمكن تفسير هذا الاختلاف بأن مدارس التعليم ما بعد الأساسي قد تكون لديها سياسات أو برامج أكثر تنظيمًا في مجال المسؤولية الاجتماعية، مقارنةً بمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر.

ثانيًا: عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الثاني

السؤال الثاني: "ما مستوى تحديات المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني: التحديات، ثم ترتيب العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثاني: التحديات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
11	ضعف الدعم الحكومي للمدارس في مجال التنمية المستدامة	3.86	1.460	6	عالية
12	الاعتماد على الطرق التقليدية في تصميم الأنشطة المدرسية	4.53	1.100	2	عالية جدًا
13	قلة المعلومات المتاحة حول ممارسات الاستدامة	3.97	1.364	5	عالية
14	قلة الوعي بأهمية تطبيق مبادئ الاستدامة في المناهج الد ارسية	3.67	1.489	8	عالية
15	صعوبة بناء ش اركات مستدامة بين المدارس ومنظمات المجتمع المحلي	4.66	0.912	1	عالية جدًا
16	صعوبة تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في الأنشطة والب ارمج الد ارسية بطريقة فعالة	3.73	1.474	7	عالية
17	صعوبة تفعيل دور القيادات التعليمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المدارس الثانوية	3.43	1.469	10	عالية
18	صعوبة تحديد أولويات المسؤولية الاجتماعية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخلات سريعة	4.48	1.017	3	عالية جدًا
19	قلة تشجيع الطلاب على المشاركة في العمل التطوعي والخدمة المجتمعية كجزء من النشاطات المدرسية	3.55	1.503	9	عالية
20	ضعف توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ ب ارمج المسؤولية الاجتماعية بشكل فعّال ومستدام	4.38	1.185	4	عالية جدًا
	المتوسط العام	4.03	0.432		عالية

تحليل ومناقشة النتائج

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام لعبارات المحور الثاني (التحديات) بلغ (4.03)، بانحراف معياري (0.432)، مما يشير إلى درجة استجابة عالية.

جاءت العبارة رقم (15) "صعوبة بناء شراكات مستدامة بين المدارس ومنظمات المجتمع المحلي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.912)، وبدرجة استجابة عالية جدًا.

جاءت العبارة رقم (12) "الاعتماد على الطرق التقليدية في تصميم الأنشطة المدرسية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.53) وانحراف معياري (1.100)، وبدرجة استجابة عالية جدًا.

بينما جاءت العبارة رقم (17) "صعوبة تفعيل دور القيادات التعليمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المدارس الثانوية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.469)، وبدرجة استجابة عالية.

تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني بين (0.912 - 1.503)، وهي قيم مرتفعة، مما يدل على تباين آراء أفراد عينة البحث حول تلك العبارات.

تفسير النتائج

يمكن تفسير حصول المحور الثاني (التحديات) على درجة استجابة عالية بسبب عدة عوامل، منها:

ضعف الوعي بأهمية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

قد يعاني بعض الطلاب، والمعلمين، وأولياء الأمور من نقص في الوعي حول أهمية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بهذه القضايا داخل المدارس.

قد لا تكون لدى بعض المدارس خطط أو برامج واضحة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بين طلابها، مما يقلل من تأثير هذه المبادرات.

نقص الموارد المالية والبشرية

تواجه بعض المدارس عجزًا في الموارد المالية والبشرية، مما يجعل من الصعب تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال.

قد تفتقر بعض المدارس إلى البنية التحتية اللازمة لدعم ممارسات مستدامة، مثل أنظمة الطاقة المتجددة، أو مرافق إعادة التدوير، مما يجعل من الصعب تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع.

الاعتماد على الأساليب التقليدية في تصميم الأنشطة المدرسية

لا تزال بعض المدارس تعتمد على الطرق التقليدية في تصميم الأنشطة المدرسية، مما يحد من قدرة الطلاب على التفاعل مع قضايا التنمية المستدامة.

تحتاج الأنشطة المدرسية إلى تحديث وتطوير لتعكس أهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مع إشراك الطلاب في مشاريع تطبيقية تخدم المجتمع.

مقارنة مع الدراسات السابقة

تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد الغني (2016)، التي أشارت إلى أن دولة قطر تحرص على بناء مؤسسات عامة ومنظمات مجتمع مدني فعالة، تقدم خدمات ذات جودة عالية تلبي احتياجات المجتمع. كما أكدت الدراسة أن رؤية قطر الوطنية 2030 تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية، وبناء مجتمع مدني عادل وآمن قادر على التفاعل مع المجتمعات الأخرى.

قد يكون التباين في النتائج راجعًا إلى الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي والتطبيق الفعلي، حيث رغم وجود سياسات تدعم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن تنفيذها في المدارس قد يواجه تحديات على المستوى العملي.

من المحتمل أن هناك تفاوتًا في الدعم المقدم للمدارس الثانوية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مما قد يؤثر على قدرتها على تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية بكفاءة.

ملخص النتائج

- تبين أن المتوسط العام لعبارات المحور الأول: الفرص بلغ (3.10)، بانحراف معياري (0.635)، مما يشير إلى درجة استجابة متوسطة.
- كما جاء المتوسط العام للمحور الثاني: التحديات بمتوسط حسابي (4.03)، وانحراف معياري (0.432)، مما يعكس درجة استجابة عالية.

التوصيات

- تخصيص مواد أو وحدات دراسية تتناول مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، مثل:
- تغير المناخ.
- حماية البيئة.
- العدالة الاجتماعية.
- ربط المناهج الدراسية بالحياة الواقعية من خلال مشاريع تطبيقية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدرسة والمجتمع المحلي.
- تشجيع المشاركة في الأنشطة التطوعية وخدمة المجتمع من خلال:
- تنظيم حملات توعوية حول قضايا التنمية المستدامة.
- تأسيس نوادٍ بيئية أو ثقافية تهتم بالقضايا البيئية والاجتماعية.
- تعزيز الاستدامة البيئية في المدارس من خلال:
- ترشيد استهلاك الطاقة والمياه.
- استخدام مواد صديقة للبيئة في البناء والصيانة.
- إعادة تدوير النفايات وإدارة المخلفات بشكل مستدام.
- تعزيز التعاون مع المجتمع عبر:
  - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية لتنفيذ مشاريع مشتركة تخدم المجتمع.
  - إقامة فعاليات وورش عمل تشاركية مع أولياء الأمور وأفراد المجتمع.
  - فتح مرافق المدرسة للمجتمع المحلي للاستفادة منها في تقديم الخدمات المجتمعية.

المقترحات البحثية

إجراء أبحاث مستقبلية حول:

- دور برامج ريادة الأعمال الاجتماعية في تعزيز مهارات الابتكار والإبداع لدى طلاب المدارس الثانوية.
- التحديات والفرص في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي.

المراجع

المراجع العربية

أبو النصر، مدحت محمد. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات: المواصفة القياسية ISO 26000. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أحمد، سارة عبد الستار الصاوي. (2023). فاعلية برنامج قائم على أبعاد التنمية المستدامة في تنمية الوعي بالتغيير المناخي والتفكير المستقبلي لدى الطلاب المعلمين شعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية. المجلة العلمية، 39(12)، 210 - 250.

آل عبد الغني، بثينة عبدالله. (2016). تحليل واقع المسؤولية المجتمعية في المجتمع القطري في ضوء ركائز رؤية قطر الوطنية 2030م. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 24(2)، 8 - 15.

البلوشة، هبة بنت إسماعيل بن علي. (2019). خطة استراتيجية مقترحة لدعم المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان في ضوء المعايير العالمية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دمياط، مصر.

بليع، محمد عيد. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة العربية للإدارة، 38(4)، 253 - 288.

بوعزيز، زهير. (2021). المسؤولية الاجتماعية: خطوة نحو استدامة منظمة الأعمال. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 53(3)، 1122 - 1143.

جهاز التخطيط والإحصاء. (2023). استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024 - 2030. دولة قطر.

حامد، شيماء حلمي شحاته. (2023). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم رؤية مصر 2030: دراسة ميدانية على بيئتين متباينتين بمدارس محافظة البحيرة. المجلة العلمية بكلية الآداب، 53، 85 - 119.

الحموري، صالح؛ المعايطة، رولا. (2015). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء: الموجة الرابعة للإدارة. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

خطاط، عبد الوهاب بن البشير. (2022). التنمية المستدامة: الأسباب والأهداف. مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، 1(1)، 73 - 86.

درويش، محمود أحمد. (2018). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

زروخي، فيروز؛ سلام، عبد الرزاق؛ سليمان، مليكة طيب. (2019). تطلعات دولة قطر لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة: رؤية 2030. مجلة دراسات اقتصادية، 13(1)، 221 - 239.

سعد، عماد. (2016). المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة: رؤية قطر الوطنية 2030 أنموذج. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 24(2)، 35 - 40.

عبد الرسول، هيفاء. (2019). المسؤولية الاجتماعية لدى معلمي المرحلة الثانوية بمدارس التعليم الخاص في دولة الكويت. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، 25(1)، 11 - 52.

عثمان، شيرين السيد عبد الله. (2021). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة سوهاج لشباب الباحثين، 1، 32 - 46.

العقل، عقل بن العزيز. (2020). أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية. مجلة التربوية، 82، 896 - 940.

عيد، عادل عزت محمد. (2019). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة أم القرى، 11(2)، 235 - 288.

القره داغي، أسماء علي. (2017). المسؤولية الاجتماعية وأثرها في المؤسسات وتطبيقاتها في دولة قطر. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، 2(1)، 110 - 136.

كافي، مصطفى يوسف. (2016). التنمية المستدامة. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. (2022). الإحصائيات والتقارير السنوية. تم الاطلاع عليه في 3 مايو 2024، من https://www.edu.gov.qa/ar/Content/EducationAnnualStatistics.

نوال، شنافي؛ رابح، خوني. (2020). التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها. مجلة المنهل الاقتصادي، 3(1)، 67 - 78.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (2017). أهداف التنمية المستدامة: الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. نيويورك.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (2022). استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018 - 2022 نحو رؤية قطر الوطنية 2030. دولة قطر.

المراجع الأجنبية

Ben Elwalid, N. K., & Fattoum, L. A. H. O. U. E. L. (2023). The role of the adoption of ethical responsibility in increasing the effectiveness of marketing through social networking sites in institutions. Journal of Business Ethics, 299, 329.

Burgos, J., & Carnero, M. C. (2020). Assessment of social responsibility in education in secondary schools. Sustainability, 12(12), 1-38. https://doi.org/10.3390/su12124891

Mohammed, M. M., & Mohammed, M. M. (2024). The level of social responsibility among Najran University students. Migration Letters, 21(3), 684-698.

Pouresmaieli, M., Ataei, M., Qarahasanlou, A. N., & Barabadi, A. (2024). Building ecological literacy in mining communities: A sustainable development perspective. Case Studies in Chemical and Environmental Engineering, 9, 1-9. https://doi.org/10.1016/j.cscee.2023.100128

Putri, S. T., Fardhani, I., Mulyati, Y., Kurniawan, B. R., & Putri, A. A. (2024). Developing a global warming module based on education for sustainable development to increase middle school students' understanding and sustainability awareness. Jurnal Pendidikan Sains Indonesia (Indonesian Journal of Science Education), 12(2), 247-263.

Roussakis, Y., Brinia, V., & Dragonas, T. (2020). Education in social entrepreneurship for sustainable development: A case study in teacher education at the University of Athens, Greece. In Designing an innovative pedagogy for sustainable development in higher education. Journal of Human Resource and Sustainability Studies, 8, 86-106.

Sever, S. D., & Tok, M. E. (2022). Education for sustainable development in Qatar. In Sustainable Qatar: Social, Political and Environmental Perspectives (pp. 329-347). Singapore: Springer Nature Singapore.

Severino-González, P., Gallardo-Vázquez, D., Ortuya-Poblete, C., Romero-Argueta, J., Tunjo-Buitrago, E., Arenas-Torres, F., & Sarmiento-Peralta, G. (2022). Social responsibility: Sustainable development goals and COVID-19—Perception scale of students from higher education institutions. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(9), 5323, 1-15. https://doi.org/10.3390/ijerph19095323

Smaniotto, C., Brunelli, L., Miotto, E., Del Pin, M., Ruscio, E., & Parpinel, M. (2022). Sustainable development goals and 2030 agenda—Survey on awareness, knowledge and attitudes of Italian teachers of public mandatory schools, 2021. Sustainability, 14(12), 1-18. https://doi.org/10.3390/su14124891